

محكمة الشيخ أبي عماد في ميلانو

بقلم: د. عبد الآخر حماد

حكمت محكمة إيطالية في نهاية شهر إبريل الماضي على الأخ الفاضل الشيخ الحسيني حلمي عرمان، المعروف بأبي عماد المصري بالسجن ثلاث سنوات وثمانية أشهر، وهو حكم نهائي بات إذ سبق أن أدانته محكمة أول درجة ثم محكمة الاستئناف في ميلانو، ولذلك فقد قبض عليه وأودع السجن فور صدور الحكم عليه.

والشيخ الحسيني حاصل على بكالوريوس العلوم من جامعة أسيوط، قسم الجيولوجيا، وقد عرفته أول ما عرفته حين كان طالباً في سنته النهائية عام 1984، ثم انتقل بعد انتهائه من دراسته إلى القاهرة حيث أقام بمنطقة عين شمس، فكان له مع إخوانه من أبناء الجماعة الإسلامية دور بارز في الدعوة إلى الله تعالى والأنشطة الاجتماعية والخيرية، ثم قُدر لنا أن نبدأ في نفس الفترة رحلة الشتات خارج مصر، حيث لقيته في أفغانستان في أواخر العام 1989م أو أوائل عام 1990م، وكانت عادة الإخوة هناك أن يختار الواحد منهم كنية ينادى بها بدلاً من اسمه الأصلي من باب الاحتياطات الأمنية فكان أن تكنى الشيخ الحسيني بأبي عماد، تلك الكنية التي لازمته بعد ذلك حتى غلبت على اسمه الأصلي.

وفي ذلك الوقت كنا نصدر مجلة (المرابطون) التي كان يرأس تحريرها الشيخ طلعت فؤاد رحمه الله، وقد كان للأخ الشيخ أبي عماد دور بارز في تلك المجلة حيث كان يشارك في تحريرها وإخراجها، ولا زلت أذكر مقالين له نشرنا بالمجلة كان أحدهما بعنوان (تدمير وثن القوميين)، وكان الآخر بعنوان: (المقالة الإبليسية سقطت شكلاً فمتى تسقط موضوعاً) وكان يقصد بالمقالة الإبليسية مقولة أن الدين مجرد علاقة بين العبد وربّه لا علاقة له بالدولة وأمورها.

وفي عام 1993 وبعد سقوط النظام الشيوعي في أفغانستان بدأت السلطات الباكستانية في التضييق على المجاهدين العرب المقيمين في مدينة بيشاور، فاضطر أكثرهم لمغادرة تلك البلاد بحثاً عن مكان آخر يأمنون فيه على أنفسهم أو يستطيعون فيه خدمة دينهم بعيداً عن

الفتنة التي بدأت تطل برأسها حين بدأت بعض فصائل الجهاد الأفغاني تتقاتل فيما بينها، وكان القرار الصائب يومها يتلخص في أن يناهى المجاهدون العرب بأنفسهم عن تلك الفتن والخلافات، فكان من نصيب أختنا الشيخ أبي عماد أن استقر في مدينة ميلانو بإيطاليا مشاركاً إخوانه في أنشطة المعهد الثقافي الإسلامي الذي كان يرأسه حينئذ الداعية الفاضل والمجاهد البارز الشيخ أنور شعبان رحمه الله، وبعد مقتل الشيخ أنور شعبان رحمه الله في البوسنة والهرسك عام 1995م تولى الشيخ أبو عماد إدارة شؤون المعهد من الإمامة والخطابة والتدريس، كما كان يرأس تحرير مجلة صوت الحق التي تصدر عن المعهد.

وقد زرتة وإخوانه في ذلك المعهد مراراً حيث كنت أخطب الجمعة هناك وألقي بعض الدروس والمحاضرات فكانت ألس مدى الجهد الذي كان يقوم به الشيخ أبو عماد وإخوانه الكرام في تعريف المسلمين بدينهم ومحاولة الحفاظ على هويتهم الإسلامية في ديار الغرب، وقد كان مسجدهم عامراً على الدوام حتى كان - على اتساعه - يضيق يوم الجمعة بالمصلين فيصلون في طرقات المبنى وفي فناءه بل يصلي كثير منهم على الرصيف خارج المبنى. كل من عرف الشيخ أبا عماد يشهد له بهدوء الطبع وأنه في خطبه ودروسه يهتم أكثر ما يهتم بإصلاح أحوال الجالية المسلمة، ويدعو لعدم دخول المسلمين المقيمين بديار الغرب في صراعات مع الدول التي يعيشون فيها، بل لا نكون مبالغين إذا قلنا إن وجود أمثال الشيخ أبي عماد كان صمام أمان يمنع كثيراً من الشباب المتحمسين من القيام بمغامرات غير محسوبة ربما يدفعهم إليها ما يرونه من الظلم الشنيع الواقع على إخوانهم المسلمين في فلسطين والعراق وغيرها.

لكن ذلك لم يمنع بعض الأجهزة الأمنية في إيطاليا من الكيد له وإخوانه حيث لفقت لهم قضية في عام 1995 عرفت بقضية أبي الهول مكثوا على ذمتها في السجن ثمانية أشهر، ولما أفرج عنهم ظلوا تحت الإقامة الجبرية عدة أشهر أخرى.

وأما في هذه المرة فقد كانت تهمة الشيخ أبي عماد هي تكوين خلية إرهابية مرتبطة بالجماعة السلفية تنشط في إقليم لومبارديا ومدينة ميلانو.

أما الأدلة التي استند إليها الإدعاء في تلك القضية فهي أقوال مرسله وردت في شهادة شخصيين تونسيين زعما أنهما على علاقة بالمعهد الثقافي في ميلانو حيث أفاد أحدهما بأنه دخل المعهد يوماً فوجد شخصاً تونسياً يعمل -بزعمه- حارساً (بودي جارد) للشيخ أبي عماد، وأنه وجده يمسك بسلاح ناري (رشاش) وهو ينهر الناس ويأمرهم بالرضوخ لأوامر أبي عماد، ويهددهم ويتوعدهم إن هم لم يستجيبوا لذلك الأمر، حتى إنه بحسب زعم ذلك الشاهد قد ضرب أحد الإخوة المسؤولين في المعهد بمؤخرة الرشاش قائلاً له: نفذ أوامر أبي عماد، ثم أعطى السلاح لأبي عماد الذي خبأه في مكتبه.

أما الشخص الثاني في القضية فقد زعم أنه دخل المعهد يوماً فوجد أبا عماد جالساً مع أربعة أشخاص تونسيين، وكان يتفق معهم على تفجير المعبد اليهودي في ميلانو. وقد أخبرني الإخوة في ميلانو بأن الشاهد الأول معروف بأنه تاجر مخدرات ومطلوب في عدة قضايا، والظاهر أن شهادة الزور التي أدلى بها جاءت في إطار صفقة بينه وبين بعض الجهات في إيطاليا لتخفيف التهم أو إسقاطها عنه.

وحين سألت أولئك الإخوة عن كيفية تصديق هيئة المحكمة لمثل هذه الأقوال التي لا أساس لها من الصحة بل هي أقرب إلى الأساطير والحكايات، وأين هو السلاح المزعوم؟ ولم لم يحرزوه؟ أجابوني بأن ما يسمى بقضايا الإرهاب عندهم لا ضرورة فيها لوجود أحرار ويكتفي فيها بمثل تلك الأقوال المرسله، وقد تذكرت حين أخبرت بذلك أن الشيخ أبا عماد كان قد أخبرني بأن القضية حين كانت مقدّمة من النيابة إلى القضاء كانت التهمة فيها (تشكيل جماعة إجرامية)، ولكن القاضي أضاف في حيثيات حكمه كلمة (إرهابية)، ربما ليتمر هذا الذي أراده من الاعتماد على أقوال مرسله لا يسندها دليل مادي.

وبعد: فإن في هذه القضية لدليلاً صارخاً على ما كنت أنصح به إخواني المقيمين في ديار الغرب من أن عليهم ألا يغتروا بما تعلنه تلك البلاد من أنها واحة الحرية وأرض الديمقراطية، وأن مفهوم تلك الحريات يتضاءل كثيراً حينما يكون المقصود بها حرية المسلم في ممارسة شعائر دينه والالتزام بما أمره الله به.

بل إنني أرى أن القضاء العادي في بلادنا أكثر حيده ونزاهة من القضاء في بلاد الغرب، فإني وبحسب تجربتي في تلك البلاد لاحظت أن القضاة كثيراً ما يتأثرون باتجاهات الرأي العام وبأهوائهم وأفكارهم الشخصية، وإن مما يسهل عليهم ذلك أن قوانينهم مطاطة فضفاضة، وأنه ما من قانون إلا وفيه ثغرات وله استثناءات، والقاضي يستغل هذه الثغرات وتلك الاستثناءات بحسب رؤاه وتوجهاته الشخصية، وإني لأذكر أنا كنا في ألمانيا نقاضي بعض الجهات الإدارية، وكانت نصوص القوانين واضحة صريحة في صالحنا، ولكننا فوجئنا بالقاضي يحكم ضدنا مبرراً ذلك بأن مصلحة بلاده يجب أن تُقدّم على كل القوانين، ومصلحة البلاد -كما نعلم- تعبير فضفاض يفسره كل بحسب ما يريد.

ومن أجل ذلك نقول: إن تليفق الاتهامات الباطلة للدعاة إلى الله وإصدار الأحكام القاسية عليهم بمقتضاها قد صار أمراً متكرراً في كثير من بلاد الغرب، وقد كان لزعيمتهم أمريكا قصب السبق في ذلك حيث لفقت التهم الباطلة لشيخنا الجليل الدكتور عمر عبد الرحمن، وحاكمته بمقتضى قانون قديم لم يطبق منذ الحرب الأهلية الأمريكية، ولم يخجل قاضي الاستئناف من أن يقول عن ذلك القانون ما معناه: نعم إنه قانون قديم، ولكن لا مانع من تطبيقه من أجل حماية أمريكا من الإرهاب الذي كان يخطط له عمر عبد الرحمن، ونحن نقول: إن هذا الإرهاب المنسوب إلى الشيخ الجليل لا وجود له إلا في أدمغة أولئك الذين لفقوا تلك القضية وحاكوا خيوطها بأيديهم القذرة، فبئس ما حاكوا وويل لهم مما يفترون.

اللهم إنا نسألك بأسمائك الحسنى وصفاتك العلا أن تفك أسر عبد الرحمن وأن تفرج عنه فرجاً قريباً عاجلاً غير آجل، فإنك أعلم بضعفه ومرضه وشيخوخته، وإنك أرحم به منا ومن أهله وذويه، كما نسألك يا مولانا أن تفك أسر أخينا الشيخ أبي عماد، وأن تنجيه وسائر المستضعفين من المؤمنين من كل كرب وكل مكروه، إنك ولي ذلك

والقادر عليه. آمين

عبد الآخر حماد

1431/6/9هـ

2010/5/23م